**المداخلة الأولى التعليق على ورقة العمل المٌقدمة من رئيس المؤتمر العالمية كأولوية**

**البند مناقشة موضوعية بشأن العالمية كأولوية**

**الجلسة الأولي يوم الاثنين ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥ صباحًا**

**مقدمة إلى رئاسة المؤتمر**

شكرًا السيد الرئيس

تُظهر الحالات المعاصرة لعمليات نقل الأسلحة نمطًا غير مسؤول، يتضح بشكل كبير في حالة الدول غير المٌصدقة على معاهدة تجارة الأسلحة **بما في ذلك أثيوبيا والصومال والسودان وسوريا واليمن وأوكرانيا وليبيا**، والتي تعاني من انتشار النزاعات المسلحة، وبالتالي فهي بحاجة إلى الانضمام للمعاهدة، لتحقيق تنظيم تجارة الأسلحة على المستوى العالمي ومنع تحويل الوجهة وخفض المعاناة الإنسانية التي يسببها انتشار الأسلحة، فعالمية المعاهدة أصبحت ضرورة ملحة للحفاظ على حياة المدنيين وسُبل معيشتهم.

تتفق مؤسسة ماعت مع رئاسة المؤتمر الحالية حول وجود مجموعة من الأدوات والآليات التي يٌمكن من خلالها تعزيز عالمية معاهدة تجارة الأسلحة خصوصًا التواصل مع أعضاء البرلمانات وعقد الاجتماعات الإقليمية مع جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، علاوة على آليات مجلس حقوق الإنسان والتي تهدف إلي تحسين ظهور المعاهدة، علاوة على ضرورة استغلال وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها أداة تصل للجمهور وتحاول الضغط على الحكومات للانضمام إلى المعاهدة، فضلاً عن أهمية الاجتماعات والنقاشات المفتوح لتوفير المساحة لمناقشة التحديات التي تواجه انضمام الدول للمعاهدة وكيفية التغلب عليها.

فعلى سبيل الذكر، تلعب **آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان** دورًا أساسيًا في تعزيز عالمية معاهدة تجارة الأسلحة، فغالبًا ما تكون دعوة التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة من ضمن التوصيات الأساسية المٌقدمة إلى الدول التي تراجع ملفها الحقوقي لتحسين ممارسات حقوق الإنسان داخلها، خاصة بالنسبة للبلدان التي تقوم بتصدير الأسلحة إلي دول النزاعات المسلحة أو إلي التيارات الإرهابية والجماعات المسلحة، أو تحدث خلال أرضيها عمليات لتحويل وجهة الأسلحة، ويرتبط ذلك في الأغلب بعدم وجود ضوابط وقيود قوية على عمليات تصدير الأسلحة، وهو ما يؤدي في النهاية إلي نقل للأسلحة بشكل غير مسؤول يساهم في تفاقم انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

فخلال **عملية الاستعراض الدوري الشامل للحكومة الأثيوبية في نوفمبر 2024** قُدمت إليها توصية أساسية بضرورة التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة، وذلك بسبب عمليات نقل الأسلحة غير المسؤولة التي حدثت داخل أرضيها وتسببت في مقتل العديد من المدنيين وتدمير البنية التحتية.

في المقابل فهناك دور حيوي يلعبه البرلمانيين في تعزيز الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة ينبع من مكانتهم كممثلين للشعب. فهم يملكون صلاحيات كبيرة تمكنهم من أن يكونوا فاعلين أساسيين في هذه العملية. ويشمل دورهم بشكل أساسي **المناصرة والدعوة**، حيث يمكنهم حشد الدعم السياسي والمجتمعي من خلال رفع الوعي بأهمية المعاهدة في الحد من العنف المسلح وتعزيز السلام والأمن، وحث جميع أعضاء الحكومة للتصديق على الاتفاقية، ولهذا يمتلك البرلمانيون القدرة على تحويل الإرادة السياسية إلى إجراءات ملموسة، مما يجعلهم جزءًا لا غنى عنه في تحقيق عالمية هذه المعاهدة.

**السيد الرئيس**

تعتبر مؤسسة ماعت **إن إشراك الضحايا المتضررين من الأسلحة التقليدية والفئات المهمشة** في عملية الدعوة للانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة ليس مجرد خطوة رمزية، بل هو ضرورة حاسمة لإضفاء طابع إنساني على القضية وتحقيق العدالة. فمن خلال تقديم شهاداتهم الحية والمؤثرة، يحوّل الضحايا القضية من مجرد أرقام وإحصاءات إلى قصص إنسانية واقعية، مما يوجه الاهتمام نحو العواقب الحقيقية لتجارة الأسلحة ويجعل الدعوة أكثر إلحاحًا. كما يمنحهم هذا الإشراك منصة للتعبير عن مطالبهم بالعدالة والمساءلة، ويشكل ضغطًا أخلاقيًا مباشرًا على صناع القرار للنظر في الأثر المدمر لقراراتهم.

علاوة على ذلك، يعزز إشراك الضحايا شرعية المعاهدة، ويضمن أن تأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومخاوف المتضررين بشكل مباشر، مما يساهم في بناء دعم شعبي ودولي أوسع للمعاهدة، كما أن مشاركة النساء والفتيات في الدعوة لعالمية المعاهدة أمرًا هامًا لتسليط الضوء على الآثار الخاصة بالنوع الاجتماعي للعنف المسلح، مثل تزايد مخاطر العنف الجنسي والاستغلال، وتدعو ماعت رئاسة المؤتمر إلى ضرورة أخذ هذا النهج في الاعتبار عند التحضير للأنشطة المستقبلية التي ستقوم بها.

تؤد مؤسسة ماعت أن تسال **رئاسة المؤتمر عن الخطوات المستقبلية التي تنوي اتخاذها لتعزيز عالمية معاهدة تجارة الأسلحة في المنطقة العربية** باعتبار تصديق ثلاثة دول عربية فقط للمعاهدة بالرغم من حاجة دولها إلى وجود معايير تحد من تجارة الأسلحة غير المسؤولة، وهو ما تٌوفره المعاهدة،